قصصٌ باطلةٌ لا تثبت في السِّيرة النبويَّة

(٥) قصَّةُ توسُّل آدم عليه السلام بالنبيِّ صلى الله عليه وسلَّم

من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى

اعتنى به:

أ. محمد ناهض عبد السَّلام حنُّونة

تمهيد/ هذا هو الجزء الخامس من الرَّد على أهل البدع الذين استدلوا ببعض القصص المكذوبة على الأئمة الفقهاء والخلفاء الراشدين وأهل السِّير في جواز التوسُّل بالذوات، وسؤال المخلوقين، زعماً منهم أنهم يتقربون إلى الله بذلك، عياذاً بالله تعالى من الضلال.

* والقصة التي نحن بصدد نقدها: هي ما يُروِّجُه لمتصوفة من قصَّةِ توسُّل آدم بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم عندما اقترف الخطيئة، وأن الله غفر الله له بسبب ذلك.

* نصُّ القصة:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى" (١/ ٢٥٣-٢٥٤): ومثل ذلك الحديث الذي رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن

عمر بن الخطاب مرفوعاً وموقوفاً عليه: "أنه لما اقترف آدم الخطيئة، قال: يا ربِّ أسأُلكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ لَمَا غفرتَ لي. قال: وكيف عرفت محمداً [ولم أخلقْهُ] ؟ قال: لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك، رفعتُ رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. قال: صدقت يا آدم، ولولا محمد ما خلقتك".

* ونقدُ هذا الخبر من وجوه:

الوجه الأول: من جهة السَّند:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: وهذا الحديث:

– رواه الحاكم في مستدركه [1] من حديث عبد الله بن مسلم الفهري [2] عن إسماعيل بن مسلمة [3] عنه (أي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم به).

وقال الحاكم: وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن في هذا الكتاب [4].

---

(١) (٢/ ٦١٥) وقال عَقبهُ: وهذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ؛ فتعقبه الذهبيُّ بقوله: "بل موضوع وعبد الرحمن واهٍ".

(٢) أبو الحارث، روى عن اسماعيل بن مسلمة بن قعنب، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم خبراً باطلاً، فيه: يا آدم، لولا محمد ما خلقتك، رواه البيهقي في دلائل النبوة، الميزان للذهبي (٢ /٥٠٤) ، قال الحافظ ابن حجر في اللسان (٣ /٣٦٠) بعد نقله لكلام الذهبي السابق: "قلت: لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله، فإنه من طبقته"، والذي قبله هو: عبد الله بن مسلم بن رشيد، عن الليث –ذكره ابن حبان وقال: متَّهمٌ بوضع الحديث، وقال: حدثنا عنه جماعة يضع على ليث، ومالك وابن لهيعة، لا يحل كتب حديثه. انتهى. وبقيةُ كلامه: "وهذا شيخ لا يعرفه أصحابنا، وإنما ذكرته لئلا يحتج له من أصحاب الرأي، لأنهم كتبوا عنه، فيتوهم من لم يتبحر في العلم أنه ثقة، وهو الذي روى عن ابن هدبة نسخة كأنها معمولة". وانظر كتاب المجروحين (٢ /٤٤) وعبارته: "وإنما ذكرته لئلا يحتج به واحد من أصحاب الرأي على من لم يتبحر في العلم من أصحابنا فيوهمه أنه كان ثقة" إلخ. وقال الذهبي في "تلخيص المستدرك" (٢/ ٦١٥) تعليقاً على هذا الحديث: "قلت: رواه بن مسلم الفهري، ولا أدري من ذا عن إسماعيل بن مسلمة عنه".

(٣) ابن قعنب الحارثي القعنبي، أبو بشر المدني، نزيل مصر صدوق يخطىء من التاسعة / ق. تقريب.

(٤) المستدرك (٢ /٥١٦) .

وقال الحاكم: هو صحيح [٥].

– ورواه الشيخ أبو بكر الآجري في كتاب "الشريعة" [٦] موقوفاً على عمر: من حديث عبد الله بن إسماعيل بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم موقوفاً عليه.

– ورواه الآجري –أيضاً –من طريقٍ آخر، من حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه موقوفاً عليه. وقال: حدثنا هارون بن يوسف التاجر، حدثنا أبو مروان العثماني، حدثني أبو عثمان بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه أنه قال: "من الكلمات التي تاب الله بها على آدم: قال: اللهم إني أسألك بحقّ مُحَمَّدٍ عليك. قال الله تعالى: وما يدريك ما محمد؟ قال: يا رب رفعت رأسي فرأيت مكتوباً على عرشك: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمتُ أنه أكرم خلقك".

قلتُ (يعني شيخ الإسلام ابن تيمية): ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أُنكِرَ عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب المدخل [٧] إلى معرفة الصحيح من السقيم: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه.

---

(٥) وقال الذهبيُّ: بل هو موضوع، وقد مرَّ.

(٦) الشريعة للآجرِّي ص (٤٢٧).

(٧) انظر: المدخل إلى علوم الحديث؛ للحاكم (١ / ١٥٤) ، رقم (٩٧).

قلت (يعني ابن تيمية): وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيراً، ضعفه أحمد بن حنبل [٨]، وأبو زرعة وأبو حاتم [٩]، والنسائي [١٠]، والدارقطني [١١] وغيرهم. وقال أبو حاتم بن حبان: كان يُقَلِّبُ الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك من روايته، من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك [١٢].

وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يُصَحِّحُ أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث.

---

(٨) انظر: العلل (١ /٢٦٥) ، والجرح والتعديل (٥/ ٢٣٣، ٢٣٤) .

(٩) الجرح والتعديل، الموضع السابق.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، (ص ١٥٨) ، رقم (٣٧٧) .

(١١) الضعفاء والمتروكين، ص (٢٧٠) ، رقم (٣٣١) .

(١٢) الجرح والتعديل (٢ /٥٧) .

كما صحح حديث زُرَيب بن ثرملا (١٣) الذي فيه ذكر وصيِّ المسيح، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقيُّ (١٤) وابن الجوزيِّ (١٥) وغيرهما (١٦).

---

(١٣) قال الحافظ في الإصابة (١ /٥٦١): "زُريب –بالتصغير – ابن ثرملا، ذكره الطبري في الصحابة، وروى الباوردي من طريق عبد الله بن معروف، عن أبي عبد الرحمن الأنصاري، عن محمد بن حسين بن علي، أن سعد بن أبي وقاص لما فتح حلوان، مرَّ رجلٌ من الأنصار يُقال له: جعونة بن نضلة بشعبٍ، فحضرت الصلاة، فتوضأ، ثم أذَّن، فأجابه صوتٌ، فنظر فلم ير شيئاً، فأشرف عليه رجلٌ من كهفٍ، شديدُ بياض الرأس واللحية، فقال: من أنتَ؟ قال: أنا زُرَيب بن ثرملا، من حواري عيسى ابن مريم، وقد أردت الوصول إلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحالت بيني وبينه فارس. فأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فانطلق جعونة، فأخبر سعداً، فكتب سعد إلى عمر، فكتب عمر: أطلب الرجل، فابعث به إليَّ، فتتبعوا الشعاب والأودية، فلم يروا له أثراً.

(١٤) الدلائل، للبيهقيِّ (٥ /٤٢٥ –٤٢٨). وهي قصة طويلة، رواها من طريقين:

الأولى: إلى عبد الرحمن بن إبراهيم الراسبي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر.

والثانية: من طريق ابن لهيعة، عن مالك بن أزهر عن نافع به.

قال البيهقي عقب الرواية الأولى: "قال أبو عبد الله الحافظ: كذا قال عبد الرحمن بن إبراهيم الراسبي، عن مالك بن أنس، ولم يتابع عليه. وإنما يعرف هذا الحديث لمالك بن الأزهر، عن نافع؛ فهو رجل مجهول لا يسمع بذكره في غير هذا الحديث".

ثم قال عقب الثانية: "هذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وهو ضعيف بمرَّةٍ".

وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه يصححها، وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة. ومنها ما يكون موقوفاً يرفعه.

ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه. وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه.

---

(١٥) أوردهما ابن الجوزي في: الموضوعات (١ /٢٠٩ – ٢١٣). من الطريقين السابقين، ثم رواه من طريق: عبيد الله بن يحيى، عن أبي جعفر محمد بن علي، قال: لما ظهر سعدٌ على حلوان العراق، وذكر القصة، وعبيد الله بن يحي، لم أقف له على ترجمة. ثم قال ابن الجوزي: "ورواه أبو بكر الأنباري من حديث عبد الله بن عمرو بن عبد الرحمن، وهو مجهول. وحديث زريب حديث باطل، لا أصل له وأكثر رواته مجاهيل لا يُعرفون. أما رواية الراسبي عن مالك، فليس من حديث مالك. قال أبو بكر الخطيب: روى الراسبي عن مالك هذا الحديث المنكر". ثم نقل عن الأئمة كلامهم في ابن لهيعة. وذكر القصة ابن عراق في "تنزيه الشريعة" (١ /٢٣٩ – ٢٤١) ونقل في نقدها كلام العلماء.

(١٦) منهم أبو نعيم في الدلائل (١/ ١٢٤ – ١٢٦)، من طريق عبد الرحمن الراسبي ولم أرَ له تعقُّباً على القصة، لكن ابن عراق قال: "وقال أبو نعيم في الراسبي: فيه ضعف ولين". وقال الذهبي: "عبد الرحمن بن إبراهيم الراسبي، عن مالك أتى بخبرٍ باطل طويل، وهو المتهم به، وذكر طرفاً من القصة". الميزان (٢ /٥٤٥ –٥٤٦).

بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدراً.

وكذلك تصحيح الترمذي، والدارقطني، وابن خزيمة، وابن منده، وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم (١٧).

وهذا الحديث المذكور في آدم يذكره طائفة من المصنفين بغير إسناد: وما هو من جنسه مع زيادات أخر، كما ذكر القاضي عياض قال: وحكى أبو محمد المكي وأبو الليث السمرقندي (١٨) وغيرهما: "أن آدم عند معصيته قال: اللهم بحق محمد اغفر لي خطيئتي" –قال: ويروى "تقبل توبتي" –فقال الله له: "من أين

---

(١٧) وتتمَّةُ كلامه: "ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم. ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري، بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب. والبخاريُّ من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحداً أعلم بالعلل منه" (وانظر: كتاب العلل: ٥/ ٨٣٧)، وقال فيه: "ولم أر أحداً، بالعراق ولا بخراسان، في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل". قال هذا بعد أن ذكر أبا زرعة وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي".

(١٨) هو الإمام الفقيه المحدث الزاهد أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم، السمرقندي الحنفي صاحب كتاب "تنبيه الغافلين"، تروج عليه الأحاديث الموضوعة، مات سنة (٣٧٥ هـ) . انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ /٣٢٢ –٣٢٣).

عرفت محمداً؟ قال: رأيت في كل موضع من الجنة مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله".

قال: ويُروى –يعني أنه رأى مكتوباً–: "محمدٌ عبدي ورسولي. فعلمتُ أنه أكرم خلقك عليك، فتاب عليه وغفر له" (١٩).

ومثل هذا لا يجوز أن تبنى عليه الشريعة ولا يحتج به في الدين باتفاق المسلمين، فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها التي لا يُعلم صحتها إلا بنقل ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني: من جهة المتن:

وهذه (القصة) لو نقلها مثلُ كعب الأحبار، ووهب ابن منبه وأمثالهما ممن ينقل أخبار المبتدأ، وقصص المتقدمين عن أهل الكتاب: لم يَجُز أن يُحتجَّ بها في دين المسلمين باتفاق المسلمين. فكيف إذا نقلها: من لا ينقلها لا عن أهل الكتاب، ولا عن ثقات علماء المسلمين، بل إنما ينقلها عمن هو عند المسلمين مجروحٌ ضعيفٌ لا يُحتَجُّ بحديثه، واضطرب عليه فيها اضطراباً يُعرَفُ [به] أنه لم يحفظ ذلك.

---

(١٩) الشفاء (١ /١٣٣) ، والقصة كما تراها بغير إسناد.

ولم يَنقُل ذلك ولا ما يشبهه أحد من ثقات علماء المسلمين الذين يُعتَمَدُ على نقلهم، وإنما هي من جنس ما ينقله إسحاق بن بشر [٢٠] وأمثاله في كتب "المبتدأ".

الوجه الثالث: على فرض ثبوتها وهي غير ثابتة:

وهذه لو كانت ثابتة عن الأنبياء لكانت شرعاً لهم، وحينئذ فكان الاحتجاج بها مبنياً على أن شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أم لا؟ والنزاع في ذلك مشهور.

لكن الذي عليه الأئمة وأكثر العلماء أنه شرعٌ لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، وهذا إنما هو فيما ثبت أنه شرعٌ لمن قبلنا، مِن نقلٍ ثابتٍ عن نبينا صلى الله عليه وسلم، أو بما تواتر عنهم، لا بما يُروى على هذا الوجه (الموضوع)، فإن هذا لا يجوز أن يحتجَّ به في شرع المسلمين أحدٌ من المسلمين.

(٢٠) أبو حذيفة البخاري صاحب كتاب المبتدأ، تركوه، وكذبه علي بن المديني، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وقال الدارقطني: كذاب متروك. قلت: يروي العظائم عن ابن إسحاق، والثوري، وابن جريج. الميزان (١/ ١٨٤) ، واللسان (١ /٣٤٥).